21 JAN 1988

التوزيع : محـــدود
E/ESCWA/AGR/87/14/Rev.1
٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧
ARABIC
الأصـل : بالعربيـــة

الأمم المتحـــدة

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

شعبة الزراعة المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة
واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مقترحات لتطوير سياسة دعم انتاج الخضروات
في دولة الكويـــت

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧

E/ESCWA/AGR/87/14/Rev.1

87-1283

تقديـــــم

من الواضح ان سياسة الدعم التي تبنتها حكومة الكويت لتطوير الانتاج الزراعي عموما، وتلك الموجهة لتطوير انتاج الخضروات على وجه الخصوص قد أدت الى زيادة سريعة في انتاج هذه المحاصيل، وخاصة بعض الاصناف التي تزرع في البيوت المحمية، فقد قفزت مساحة تلك البيوت من حوالي ١٠٠ دونم فقط (١٩٨١) الى أكثر من ٣٠٠ دونم (١٩٨٦) خلال فترة السنوات الست المنصرمة، وأصبحت تمثل حوالي ٦بالمائة من اجمالي المساحة المحصولية السنوية للخضروات.

ولقد شعرت السلطات المسؤولة ان الوقت قد حان لمراجعة وتقويم هذه السياسة بهدف تحديد الاجراءات اللازمة لزيادة فاعلية هذا الدعم بما يكفل تحقيق أهداف الدولة في تشجيع المزارعين لزيادة الانتاج وتنويعه، وتدعيم القاعدة الاقتصادية للانتاج الزراعي وتقليل الفجوة الغذائية وخاصة في محاصيل الخضـــر.

ويستعرض هذا التقرير الذي أعده خبراء من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للامم المتحدة، بناء على طلب من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية في الكويت، سياسة الدعم الحالية ثم يقدم تحليلا لهذه السياسة وآثارها. واستنادا على ذلك يعرض أخيرا عددا من المقترحات لتطويرها باتجاه الاهداف المشار اليها أعلاه.

وتجدر الاشارة الى ان الصعوبة الرئيسية التي واجهت هذه المهمة هي النقص الملحوظ في البيانات والاحصاءات التفصيلية والحديثة في العديد من النواحي الانتاجية والتسويقية اللازمة لاجراء حسابات التكلفة والعوائد للأنماط الزراعية المختلفة المستخدمة في انتاج الخضروات. حيث ان هذه الحسابات هي الركيزة الاساسية لتحليل آثار سياسات الدعم والتعرف على مبرراتها. ولذلك تم إعداد استبيانات ومنهجية خاصة لمسح (عينة) ميداني تقوم به «الهيئة» لاستكمال وتحديث البيانات المطلوبة. إلا ان هذا المسح لم يستكمل على الوجه المطلوب لذلك استندت هذه الدراسة على البيانات المتوافرة لدى «الهيئة» وعلى عدد من الدراسات الحديثة ذات العلاقة. وعلى الرغم من ذلك فإن الأرقام والاحصاءات التي استخدمت، والتي جرى تدقيق الكثير منها من خلال المقابلات الشخصية، تفي الى حد مناسب بغرض هذه الدراسة التي استهدفت الحصول على مؤشرات رئيسية استند اليها تحليل وتقويم سياسة الدعم، وبنيت على أساسها المقترحات المتعلقة بتطوير هذه السياسة.

تم إعداد هذه الدراسة في تموز/يوليو ١٩٨٦ حيث اعتمدت على المعلومات المتوافرة حتى ذلك التاريخ، كما أنها قامت بدراسة وتحليل سياسات الدولة المتعلقة بدعم انتاج الخضروات التي كانت متبعة آنذاك. ومنذ ذلك التاريخ حصلت بعض التغيرات في هذه السياسة سيأتي ذكرها في نص هذا التقرير. وتجدر الاشارة الى ان خبراء اللجنة الذين أعدوا هذه الدراسة قاموا بزيارة الكويت لمناقشتها مع المسؤولين في الهيئة في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧، تم خلالها شرح التوصيات الواردة فيها والوصول الى تصورات مشتركة حول أغلب عناصر سياسة الدعم وأساليب تطويرها وكذلك بالنسبة الى تطوير قدرات (الهيئة) اللازمة لبلورة السياسات الزراعية المناسبة والاشراف بصورة فعالة على تنفيذها ومتابعة وتقويم آثارها.

المحتويـــات

الصفحـــة

الفصل الأول - نظام الدعم الحالي ١

الفصل الثاني - نظرة تحليليـــة..... ٣

أولا - دعم كلفة الانتاج..... ٣

ثانيا- دعم العائد..... ٩

الفصل الثالث - الاستنتاجات والتوصيات ١٢

أولا - الاستنتاجات ١٢

ثانيا- التوصيـات ١٣

المراجع ١٨

الملحق ١٩

الفصل الأول

نظام الدعم الحالـــــي

١- كانت الحكومة تقدم (حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في تموز/يوليو ١٩٨٦) منحا لأصحـــاب الحيازات الزراعية المرخصة لانشاء الآبار الجوفية بواقع ٣٠٠٠ دينار للبئر الواحد. ويمنح هذا الدعـــم لبئر واحدة لذوي الحيازات التي لا تقل مساحتها العمومية عن ٥٠ دونم على ان يكون الحد الأدنـــى للمساحة المنزرعة ١٥ دونم. ويتكرر هذا الدعم لحد ٦ آبار لذوي الحيازات التي تصل مساحتها الـــى ٣٠٠ دونم ولا تقل المساحة المنزرعة منها عن ٨٠ دونم. وعلى وجه العموم يغطي هذا الدعم الكلفة الكلية لحفـر وإعداد هذه الآبار، ويتحمل المزارع تكاليف المضخات والمولدات وغيرها من تكاليف الضخ وتوزيع المياه.

٢- كما كانت توفر منحا لانشاء البيوت المحمية لزراعة الخضروات لاصحاب الحيازات المرخصـــة تبلغ ١٠ دنانير للمتر المربع للبيوت المكيفة (تبريد وتدفئة) المغطاة بالزجاج الليفـــي (Fiberglass) المستخدم في نظامي الزراعة بتربة (الري بالتنقيط)، وبدون تربة (hydroponic). وينخفض هذا الدعـــم، بسبب انخفاض الكلفة، الى ٦ر٥ - ٧ر٥(*) دينار للمتر المربع للبيوت البلاستيكية المكيفة، والـــى ٣ر٠٠ - ٣ر٧٥(*) دينار للبيوت البلاستيكية غير المكيفة. ويتجاوز هذا المستوى من الدعم كلفة انشاء البيـــوت البلاستيكية غير المكيفة، ويقارب من تغطية الكلفة الكلية للبيوت البلاستيكية المكيفة (مع معداتهـــا)، وينخفض الى ٧٠ بالمائة من كلفة البيوت الزجاجية الليفية (مع معداتها)، والى أقل من ٥٠ بالمائة من تكلفة انشاء بيوت الزراعة بدون تربة (مع معداتها). ويبلغ الحد الأقصى لدعم بيوت الزراعة المحمية ٣٠ دونـــم (٣٠٠٠ م^{٢}) للحيازة الواحدة.

وتقدم هذه المنح من قبل بنك التسليف والادخار بناء على توصية من الهيئة العامة لشـــؤون الزراعة والثروة السمكية.

إلا أنه طرأ تغيير هام على سياسة تقديم المنح بعد إعداد هذه الدراسة (تموز/يوليو ١٩٨٦) حيث توقف تقديم المنح (الوارد ذكرها في الفقرتين أعلاه). ويجري الآن بحث الترتيبات اللازمة لانشاء محفظـــة خاصة لدى البنك الصناعي لتوفير قروض بشروط ميسرة تحل محلها.

٣- كما توفر الحكومة كذلك، عن طريق بنك التسليف والادخار، قروضا تحمل شروطا ميسرة تمنـح الى المزارعين المرخصين لتمويل عمليات انشاء البنية الأساسية في المزرعة والتي تشمل حفر وإعـــداد الآبار الجوفية وخزن المياه وشبكات التوزيع وتسوية الارض وشراء المكائن والمعدات واقامة المنشـــآت. وكذلك لغرض اقتناء مدخلات الانتاج (البذور والأسمدة والمبيدات ... الخ).

(*) حسب قطر الهيكل الفولاذي للبيت.

وتمنح هذه القروض بدون فائدة لحد ٠٠٠ ٢٠ دينار، وبفائدة ٣ بالمائة سنويا لما زاد عن ذلك ولحد ٠٠٠ ٥٠ دينار، وبفائدة ٣ بالمائة سنويا لما زاد عن ذلك ولحد ٠٠٠ ١٠٠ دينار، وبشروط خاصة يقرها مجلس ادارة البنك لما زاد عن ذلك. وتصل فترة تسديد القرض الى ١٥ سنة، اضافة الى فترة سماح تصل الى ٥ سنوات. ويشترط البنك الحصول على ضمانات، على شكل رهون عقارية لموجودات المزرعة القابلة للرهن وغيرها إن لم تكن موجودات المزرعة كافية لهذا الغرض. كما يشترط أن لا تتجاوز قيمة القرض ٦٠ بالمائة من قيمة موجودات المزرعة القابلة للرهن، و٥٠ بالمائة من قيمة مدخلات الانتاج. وتتيح انظمة البنك منح هذه القروض لمن لا يملكون الـ ٤٠ بالمائة من التكاليف المقدرة لانشاء مشروعاتهم، وصرفها بإشراف البنك اذا قدم المزارع ضمانا مناسبا.

٤- ومن العناصر الهامة في سياسة الدعم هو توفير المياه الحلوة وبسعر خاص لأغراض الري في البيوت المحمية وبسعر لا يتجاوز ١٢ بالمائة من سعر التكلفة (٣٠٠ فلس للألف غالون مقارنة بكلفة تبلغ ٢٤٠٩ فلس للألف غالون). كما توفر الطاقة الكهربائية، والمستخدمة بكثافة في أجهزة تكييف البيوت المحمية، بسعر مدعم (وهو السعر العام للطاقة الكهربائية في كافة مجالات استخدامها في الكويت) يمثل ١٠ بالمائة فقط من سعر التكلفة (٣ فلس للكيلواط/ساعة مقارنة بتكلفة تقدر بـ ٣٠ فلس للكيلواط/ساعة).

٥- اضافة الى ذلك فإن الدولة توفر الاراضي الزراعية بايجار رمزي، كما تقوم، كغيرها من الاقطار، بالبحوث الزراعية وتوفير خدمات الارشاد الزراعي. كما انها تقدم بعض الخدمات الزراعية مجانا او بأسعار مدعمة كالخدمات الآلية لإعداد الارض للزراعة والقيام بأعمال مكافحة الأوبئة والأمراض.

٦- اضافت الحكومة مؤخرا (منذ عام ١٩٨٣) عنصرا هاما جديدا الى سياسة الدعم، التي سبق ايجازها أعلاه، تتمثل في منح المزارعين دعما نقديا مباشرا لانتاجهم من معظم أصناف الخضروات. ويمنح هذا الدعم بحد أقصى مقرر لانتاجية وحدة المساحة من المحاصيل المختلفة حسب أنماط الزراعة المستخدمة (الزراعة الحقلية المكشوفة، الزراعة المحمية غير المكيفة والزراعة المحمية المكيفة). وتجدر الاشارة الى ان المحاصيل التي تزرع في البيوت المحمية والتي يشملها دعم الانتاج تقتصر حاليا على خمسة محاصيل (طماطم، باذنجان، فلفل، خيار، كوسا)، بينما المحاصيل المدعمة التي تزرع حقليا (زراعة مكشوفة) تبلغ ١٩ محصولاً اضافة الى المحاصيل الخمسة السابق ذكرها.

وتوضح الأرقام الواردة في الملحق (١)(*) مقدار هذا الدعم (فلس/كغم) والحد الأقصى للانتاج من وحدة المساحة الذي يحظى بالدعم (موسم ١٩٨٥/١٩٨٤) للمحاصيل التي تزرع حقليا (زراعة مكشوفة) وفي البيوت المحمية.

(*) حصلت بعد إعداد هذا التقرير بعض التغييرات في جدول دعم الانتاج المباشر من حيث المحاصيل والحد الأقصى للانتاجية المشمول بالدعم ومقداره.

الفصل الثاني

نظرة تحليلية

يتناول هذا الفصل تحليلا لنظام الدعم الحالي من حيث أثر كل من عناصره الرئيسية (القابلة للتقييم الكمي) على كلفة الانتاج لكل من الانماط الانتاجية المستخدمة في زراعة الخضروات وهي أنماط الزراعة الحقلية (المكشوفة) والزراعة المحمية بأنماطها المختلفة (مكيفة بدون تربة، مكيفة فايبر كلاص، مكيفة بالاستيك، وغير مكيفة بالاستيك). وسيشار في هذا التقرير الى الدعم المتمثل بالمنح (لانشاء البيوت المحمية والآبار) والقروض الميسرة والمدخلات والخدمات المدعمة (الماء والكهرباء والخدمات الزراعية) بدعم الكلفة، إذ أن كل من عناصر هذا الدعم تساهم بصورة مباشرة في تخفيض عبء كلفة الانتاج على المزارع. وسيتناول التقرير بعد ذلك تحليلا لآثار الدعم النقدي المباشر للانتاج، والذي سيشار اليه بدعم العائد.

أولا - دعم كلفة الانتاج

يوضح الجدول (١) متوسط الكلفة السنوية لزراعة الدونم الواحد زراعة كثيفة بمحاصيل الخضروات (كثافة زراعية بحدود ٢٠٠ بالمائة او اكثر وهو النظام السائد في زراعة الخضروات في الكويت) أي زراعة متعاقبة للمحاصيل الموسمية في السنة الواحدة بما فيها زراعة ثلاثة عروات من بعض المحاصيل كالخيار في الزراعة المحمية في البيوت المكيفة.

الجدول رقم ١: متوسط كلفة زراعة الدونم بمحاصيل الخضروات وفقا للأنماط الزراعية المختلفة ومصادرها(*)

(دينار للدونم)

النمط الزراعي	الاجمالي	الكلفة على المزارع	الكلفة على الدولة	النسبة المئوية للدعم
الزراعة المكشوفة	٤٦٠	٤١٠	٥٠	١١
الزراعة المحمية				
محمية بالاستيك غير مكيفة	٢ ٤٥٠	١ ٣٥٠	١ ١٠٠	٤٥
بالاستيك مكيفة	٤ ٧٠٠	٢ ٣٧٠	٢ ٣٣٠	٥٠
فايبر كلاص مكيفة	٥ ٥٠٠	٢ ٦٥٠	٢ ٨٥٠	٥٢
بدون تربة مكيفة	٧ ٢٠٠	٤ ٠٠٠	٣ ٢٠٠	٤٤

(*) الكلفة تتكون من عنصري كلفة رأس المال (الفائدة والاندثار)، والكلفة المباشرة للانتاج، والتي سيشار اليها في هذا التقرير بكلفة التشغيل.

ويتضح من الأرقام أعلاه ان مساهمة الدولة (قبل الغاء نظام المنح)، في دعم كلفة الانتاج لوحدة المساحة في الزراعة المحمية يتجاوز بكثير (بالارقام النسبية واكثر من ذلك بالارقام المطلقة) مساهمتها في الزراعة الحقلية المكشوفة، ويعزى ذلك أساسا الى دعم انشاء البيوت المحمية ودعم كلفة الماء (الحلو) والطاقة الكهربائية التي تستخدم بكثافة في هذا النمط الانتاجي. اذ يمثل هذا الدعم حوالي ٥٠ بالمائة من كلفة الانتاج الكلية في الزراعة المحمية مقارنة بحوالي ١٠ بالمائة في الزراعات المكشوفة. كما تجدر الاشارة الى الاختلاف الشاسع في كلفة الانتاج بين هذين النمطين الرئيسيين، والذي يبلغ (أو يتجاوز) في الزراعة المحمية عشرة أضعاف تكلفته في الزراعة الحقلية، والذي ينعكس على الدعم الذي تقدمه الدولة والذي يتراوح بين ٥٠ دينار سنويا للدونم في الزراعة الحقلية ويصل الى أقصاه (٣٢٠٠ دينار) في الزراعة المحمية بدون تربة.

ولعل من المفيد الاطلاع على بعض تفاصيل الأرقام الواردة في الجدول (١) أعلاه، وهو ما يوضحه الجدول (٢) التالي، ومنه يتضح:

١- إن المنح التي كانت توفرها الدولة لدعم البيوت المحمية تتحيز بشكل ملموس للأنماط الانتاجية الأقل تطورا، فبينما هو يمثل ٤٧ بالمائة فقط من قيمة رأس المال المستثمر(*) في الزراعة بدون تربة، نجده يرتفع الى ٦٩ بالمائة في النمط الثاني (فايبر كلاص مكيف)، ثم الى ٩٠ بالمائة في الثالث (بلاستيك مكيف) ثم يتجاوز كلفة الاستثمارات الرأسمالية الكلية (١٢٥ بالمائة) في النمط الرابع (بلاستيك بدون تكييف). اذ أن من المفترض أن أنماط الزراعة المحمية تتيح كفاءة انتاجية أعلى كلما ازداد تحكمها ببيئة النبات. كما تتيح فرصا اكبر للتطور التقني سواء بالنسبة للكفاءة الهندسية لهذه البيوت او الكفاءة الزراعية (الانتاجية) المترتبة عليها. ومن المعتقد، كما سترد الاشارة الى ذلك ببعض التفصيل لاحقا، ان البيئة الطبيعية الصعبة السائدة في الكويت من ناحية، والبيئة الاقتصادية المواتية في المقابل (خاصة فيما يتعلق بتوافر رأس المال ومصادر الطاقة الرخيصة) تتيح جدوى اقتصادية أفضل لأنظمة الانتاج الاكثر تحكماً في بيئة النبات الطبيعية، وهي لذلك جديرة بالتفضيل في سياسة الدعم لا العكس من ذلك كما هو الحال في الوقت الحاضر.

٢- إن العبء الرئيسي الذي كانت تتحمله الدولة في دعم كلفة الانتاج (بموجب نظام المنح) يتمثل في دعم كلفة رأس المال السنوية (الفوائد والاندثارات) نسبة الى دعم كلفة التشغيل (المباشرة). ففي أنماط الزراعة المحمية كانت الدولة تتحمل من ثلثي الى كل هذه الكلفة. وكما هو الأمر في دعم كلفة رأس المال ونتيجة له (الفقرة ١ أعلاه) فإن هذا الدعم هو في صالح الانماط المحمية الأقل تطورا. في المقابل تقتصر مساهمة الدولة في كلفة التشغيل للزراعة المحية (وهو دعم الماء الحلو المستخدم في الري والطاقة الكهربائية) على حوالي ثلث تكلفتها الكلية. اما في الزراعة المكشوفة فإنها تقتصر على أقل من نصف كلفة رأس المال السنوية، ولا شيء بالنسبة لكلفة التشغيل. (الاشارة هنا الى عناصر كلفة التشغيل التي يمكن حصرها كميا وهي لذلك لا تتضمن كلفة الخدمات الارشادية ومكافحة الآفات وما شابه ذلك).

(*) يتضمن حساب هذه الاستثمارات كافة الموجودات الرأسمالية اللازمة اضافة الى بيوت الزراعة المحمية ومعداتها، كالمكائن والآلات والآبار والمنشآت الزراعية.

الجدول رقم ٢: متوسط الكلف الاستثمارية وعناصر كلفة الانتاج للأنماط المختلفة في زراعة الخضروات
(دينار للدونم)

عنصر الكلفة	الكلفة الكلية	الكلفة على المزارع	الكلفة على الدولة	الدعم (٪)
	١- بيوت مكيفة للزراعة بدون تربة			
الاستثمارات الرأسمالية	٣١ ٠٠٠	١١ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	٤٧
الكلفة السنوية لرأس المال	٣ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٦٧
كلفة التشغيل السنوية	٤ ٢٠٠	٣ ٠٠٠	١ ٢٠٠	٢٨
كلفة الانتاج الكلية السنوية	٧ ٢٠٠	٤ ٠٠٠	٣ ٢٠٠	٤٤
	٢- بيوت مكيفة فايبر كلاص			
الاستثمارات الرأسمالية	١٤ ٥٠٠	٤ ٥٠٠	١٠ ٠٠٠	٦٩
الكلفة السنوية لرأس المال	٢ ٠٠٠	٣٥٠	١ ٦٥٠	٨٢
كلفة التشغيل السنوية	٣ ٥٠٠	٢ ٣٠٠	١ ٢٠٠	٣٤
كلفة الانتاج الكلية السنوية	٥ ٥٠٠	٢ ٦٥٠	٢ ٨٥٠	٥٢
	٣- بيوت بلاستيك مكيفة			
الاستثمارات الرأسمالية	٨ ٣٠٠	٨٠٠	٧ ٥٠٠	٩٠
الكلفة السنوية لرأس المال	١ ٢٥٠	١٢٠	١ ١٣٠	٩٠
كلفة التشغيل السنوية	٣ ٤٥٠	٢ ٢٥٠	١ ٢٠٠	٣٥
كلفة الانتاج الكلية السنوية	٤ ٧٠٠	٢ ٣٧٠	٢ ٣٣٠	٥٠
	٤- بيوت بلاستيك غير مكيفة			
الاستثمارات الرأسمالية	٢ ٤٠٠	+٦٠٠	٣ ٠٠٠	١٢٥
الكلفة السنوية لرأس المال	٤٤٠	+٥٠	٤٩٠	١١٠
كلفة التشغيل السنوية	٢ ٠١٠	١ ٤٠٠	٦١٠	٣٠
كلفة الانتاج الكلية السنوية	٢ ٤٥٠	١ ٣٥٠	١ ١٠٠	٤٥
	٥- الزراعة الحقلية المكشوفة			
الاستثمارات الرأسمالية	٦٣٠	٥٤٠	٩٠	١٤
الكلفة السنوية لرأس المال	١٠٥	٥٥	٥٠	٤٥
كلفة التشغيل السنوية	٣٥٥	٣٥٥	-	-
كلفة الانتاج الكلية السنوية	٤٦٠	٤١٠	٥٠	١١

٣- الا أن المقارنة الأكثر دلالة في هذا التقييم هي نسبة الدعم الى كلفة الوحدة من الانتاج للأنماط المختلفة. وهي مقارنات صعبة بسبب التباين في انتاجية المحاصيل المختلفة والتراكيب المحصولية الممكنة وتعدد العوامل المؤثرة على الانتاجية، ولغياب او نقص المعلومات التفصيلية التي تتطلبها هذه المقارنات. ومع ذلك فلقد حاولت هذه الدراسة الوصول الى بعض الارقام الوسطية المعبرة عن الانتاجية للأنماط المختلفة استخدمت في هذه المقارنة، والمبينة في الجدول (٣). وغني عن القول ان المقارنات الواردة فيه يلزم إعتبارها بسبب إشكالية توافر المعلومات الدقيقة، مؤشرات عامة فقط.

الجدول رقم ٣: الانتاجية وكلفة الانتاج لانماط زراعة الخضروات المختلفة

النمط الانتاجي	متوسط الانتاج (*) (كغم/دونم)	متوسط كلفة الانتاج (فلس/كغم) الكلية	على المزارع	(**) الدعم	% الدعم
١- محمية بدون تربة	٣٢ ٥٠٠	٢٢٠	١٢٢	٩٨	٤٤
٢- فايبر كلاص مكيفة	٢٢ ٥٠٠	٢٤٤	١١٧	١٢٧	٥٢
٣- بلاستيك مكيفة	١٧ ٥٠٠	٢٦٨	١٣٥	١٣٣	٥٠
٤- بلاستيك غير مكيفة	١١ ٠٠٠	٢٢٢	١٢٢	١٠٠	٤٥
٥- حقلية (مكشوفة)	٤ ٠٠٠	١١٥	١٠٣	١٢	١١

(*) لثلاث عروات خيار للأنماط الثلاثة الأولى، وعروتين خيار للنمط الرابع، ومتوسط الانتاج لعدد من التراكيب المحصولية للنمط الخامس.

(**) انظر الجدول (٢) لكلفة الانتاج السنوية.

وتشير الارقام الواردة في الجدول (٣) الى:

١- انه فيما عدا الزراعة المكشوفة والتي كانت تحظى نسبيا بمستوى من الدعم (بموجب نظام المنح الملغي) يقل كثيرا عن الزراعة المحمية فإن دعم الكلفة بالنسبة للوحدة من الانتاج يؤكد (كما أشرنا اليه سابقا) تحيزه الى الأنماط الأقل كفاءة.

٢- ان كلفة الانتاج في الزراعة الحقلية لا تتجاوز نصف كلفتها في الزراعة المحمية، وإن مستوى دعم الكلفة الأعلى بكثير الذي كانت تحظى به الزراعة المحمية بموجب نظام المنح (والذي سيستمر ولو بمستويات أدنى بموجب انظمة القروض الميسرة الذي سيحل محله) قد قرب كثيرا من كلفة الانتاج الصافية التي يتحملها المزارع بين هذين النمطين الرئيسيين. وتثير هذه المؤشرات (بقدر دقة المعلومات التي استندت إليها) تساؤلات هامة عن جدوى الزراعة المحمية للخضروات في ظروف الكويت الحالية. اذ من المفترض ان تكون الزراعة المحمية قد قامت أساسا للتغلب على ظروف البيئة الطبيعية غير الملائمة التي تتعرض لها زراعة الخضروات الحقلية المكشوفة وان تكون لها بالتالي جدوى اقتصادية أفضل. وهنا يلزم

التأكيد على عدد من الاعتبارات في صالح الزراعة المحمية أهمها: إن الزراعة الحقلية المكشوفة تستنزف مقادير ضخمة من المياه الجوفية بسبب الحاجة الى الري المستمر بسبب طبيعة الاراضي الرملية وجفاف الجو وارتفاع الملوحة في هذه المياه. اذ تشير دراسات حديثة(*) في الكويت الى ان انتاج الكيلوغرام الواحد من الخضروات (خيار، طماطم، باذنجان، فلفل، كوسا) في الزراعة الحقلية المكشوفة يتطلب في المتوسط عشرة أضعاف كميات المياه (من الآبار الجوفية قليلة الملوحة) التي تتطلبها الزراعة في البيوت المحمية المكيفة (من المياه الحلوة). ويمثل ذلك استنزافا يصعب ايجاد مبرر له في ظروف شحة المياه التي تعاني منها الكويت والتي تتطلب الاحتفاظ بهذه المياه كمخزونات استراتيجية في الأمد البعيد. اذ من الواضح ان هذه الكلفة الاقتصادية والاجتماعية الهامة لا تظهر في حسابات التكلفة والعائد المالي الواردة في الجدول السابق.

اضافة، فان من المتوقع ان يطرأ تحسن كبير وسريع على الجدوى الاقتصادية وانخفاض تكلفة الوحدة من الانتاج في الزراعة المحمية، بازدياد الخبرة في استخدام هذه الوسائل الانتاجية المتطورة، وتحسن كفاءتها الهندسية وانتاجية أصناف الخضروات المستخدمة فيها، اضافة الى العائد الأفضل من هذه الزراعات الناجم عن تفوق النوعية وانتاج نسبة عالية منها في المواسم التي ترتفع فيها أسعار السوق.

٣- وهنا لا بد من تأكيد الأهمية الخاصة لاستمرار دعم الطاقة الكهربائية والمياه الحلوة للزراعة المحمية التي تستخدم هذين العنصرين استخداما كثيفا. اذ ان مقدار الدعم لكليهما يقدر بـ ١٢٠٠ دينار للدونم الواحد في السنة في الزراعة المحمية المكيفة (٦٦٠ دينار دعم الماء و٥٤٠ دينار دعم الكهرباء). ويمثل هذا الدعم حوالي ٩٠ بالمائة من كلف انتاجهما، وثلث كلفة التشغيل الكلية. وهذا الدعم مسؤول عن تخفيض كلفة الانتاج على المزارع في الزراعة المحمية المكيفة بمتوسط ٥٠ فلسا للكيلوغرام الواحد من الانتاج (بين ٣٧ فلس للزراعة بدون تربة و٦٨ فلس في البيوت البلاستيكية المكيفة).

<u>وبتعبير آخر فإن دعم زراعة الخضروات المحمية في البيوت المكيفة يمثل استبدال استنزاف المياه الجوفية الشحيحة بالطاقة المتواجدة بوفرة في الكويت. وفي هذا الاستبدال بالذات تكمن الميزة النسبية لزراعة الخضروات في ظروف الكويت، وهو أمر هام يجب أن يحظى باهتمام صانعي القرار.</u>

٤- وقد يكون من المفيد التعليق، في هذا الموضع، على كفاءة الانماط الانتاجية المستخدمة في زراعة الخضروات في الكويت وملاءمتها للأوضاع الطبيعية والاقتصادية السائدة. اذ أن من المعروف ان الانتاج الزراعي التقليدي المعرّض لعوامل البيئة الصعبة غير المواتية السائدة في الكويت تواجه معوقات هامة تؤدي الى زيادة تكاليف الانتاج وتخفيض الانتاجية وتعرّض هذه المحاصيل الى مخاطر مستمرة ومتزايدة.

أهم هذه المعوقات ارتفاع الملوحة في مياه الآبار الجوفية وتزايدها مع استمرار الزراعة وانخفاض تصريف الآبار، والترب الصحراوية والجفاف وهبوب الرياح الحارة والعواصف الترابية وارتفاع درجات الحرارة في موسم صيف طويل. لذلك فإن الجدوى الاقتصادية، او استمرارية هذه الجدوى في المدى المتوسط والبعيد، تقود الى الاستنتاج بأن مستقبل زراعة الخضروات في القطر يلزم ان تعتمد في

(*) المرجع رقم ٩.

الأساس على الزراعة المحمية، ولو ان المحاصيل التي ثبتت جدوى زراعتها في البيئة المحمية في الكويت مازالت مقتصرة حتى الآن على عدد قليل منها، ولكنها لحسن الحظ من أهمها من حيث حجم الطلب (كالطماطم والخيار والباذنجان والكوسا والفلفل). كما انه من المتوقع ان تؤدي البحوث الخاصة بتحسين التركيب الوراثي وزيادة الانتاجية الى اتساع نطاق المحاصيل الناجحة في الزراعة المحمية. اذ أنه على العكس تماما من نمط الزراعة الحقلية المكشوفة والتي تعاني من بيئة طبيعية غير مواتية في كل واحد من عناصرها فإن بيئة الكويت الاقتصادية تتيح ميزة نسبية هامة للزراعة المحمية وخاصة لأنماطها الأكثر تطورا أي الأكثر إمكانا وإتقانا في السيطرة على عناصر البيئة المختلفة. ويعزى ذلك الى عاملين: توافر رأس المال اللازم للاستثمار في هذه الأنماط الأكثر كلفة، وتوافر مصادر الطاقة الرخيصة المستخدمة بصورة مباشرة في تكييف بيوت الزراعة المحمية، وبصورة غير مباشرة في تحلية المياه المستخدمة في ري المحاصيل المحمية. اضافة فإن تطور الخبرة في هذه الانماط من الانتاج، وهي خبرة قصيرة ومازالت محدودة في الكويت، والتطور التقني المتوقع في زيادة الكفاءة الهندسية والكفاءة الزراعية لهذه الانماط، سيؤدي الى تحسن مستمر في جدوى استخدام هذه الأساليب واتساع نطاق المحاصيل التي تشملها.

٥- هذا بالاضافة الى ما سبق ذكره فإن الزراعة المحمية تتيح استخدام كثافة محصولية عالية للغاية تؤدي الى استغلال مستمر، كالانتاج الصناعي، لعناصر الانتاج، كما انها اضافة الى ذلك تؤدي الى تحسين نوعية الانتاج وتقليل الفاقد والتحكم في مواسم نضجه وتسويقه مما يؤدي الى الحصول على عائد أفضل للوحدة منه.

٦- وأخيرا قد يكون من المفيد كذلك مقارنة زراعة الخضروات المحمية المكيفة بصناعة الدواجن الحديثة والتي انتشرت انتشارا كبيرا في حقبة العقدين الماضيين، ليس فقط في الاقطار العربية النفطية (ذات البيئة الطبيعية القاسية ومصادر الطاقة الرخيصة) وإنما في كافة الاقطار العربية. ففي كليهما يستند الانتاج على عاملي التحكم في البيئة والسلالات ذات التراكيب الوراثية عالية الانتاجية. إلا أنه من الواضح أن مبررات هذه التقنيات المتطورة تقوم، في زراعة الخضروات، على عوامل بيولوجية أقوى مما يتوافر لصناعة الدواجن. اذ ان انتاج الدواجن صناعة تحويلية وتعتمد، فوق ذلك، على استخدام مواد أولية (مواد العلف وغيرها من مدخلات الانتاج) مستوردة في الغالب ليس فقط في الكويت وإنما في غالبية الاقطار العربية، وكل مبررات صناعة الدواجن هي أنها تؤدي الى توليد قيمة مضافة تبرر قيامها. أما انتاج الخضروات المحمية (أو أي انتاج زراعي نباتي) فهو بالمقارنة صناعة استخراجية تحويلية في آن واحد، تعتمد في مرحلتيها (الاستخراجية والتحويلية) على مواد أولية محلية، في الأولى تستخرج الماء والاملاح المعدنية المذابة (من الاسمدة المنتجة محليا) وتحولها، باستخدام ثاني اكسيد الكربون وضوء وطاقة الشمس، الى منتجات نهائية. وبتوافر الاصناف عالية الانتاج والبيئة الجديدة التي تتيح لتراكيبها الوراثية التعبير الكامل عن طاقاتها الانتاجية، اصبحت تتوافر لهذه (الصناعة) المرتكزات الطبيعية والاقتصادية اللازمة لنجاحها واستمرار تطورها بسبب التطور الحتمي للتقنيات البيولوجية والهندسية التي تستخدمها.

٧- ويعتبر التطور الاخير الذي طرأ على سياسة دعم الكلفة بالتوقف عن تقديم المنح وإحلال القروض الميسرة بدلا عنها تطورا ايجابيا وترشيدا مرغوبا فيه لسياسة الدعم لعدد من الاسباب:

(f) ان نظام المنح كان يتحيز بشكل كبير لأنماط الزراعة المحمية الأقل تطورا وكفاءة، كما سبق بيانه. ومن المفترض ان تحويل المنح الى قروض سيزيل هذا الجانب السلبي في سياسات الدعم.

(ب) إن إحلال القروض الميسرة محل المنح، اضافة الى تخفيف الأعباء المالية على الدولة، فإنه سيوفر أداة مرنة لتكييف هذا الدعم بما يتلاءم والأوضاع الزراعية والاقتصادية السائدة. إذ أن عنصر المنحة في القروض الميسرة تحكمه شروط هذه القروض الثلاثة: نسبة الفائدة وفترة السماح قبل بدء تسديد القرض، وطول فترة السداد. وهي شروط يمكن التحكم فيها بغرض زيادة او تخفيض عنصر المنحة في هذه القروض.

(ج) كما ان من المؤكد ان من أهم منافع هذا التغير تنجم عن ازدياد اهتمام المزارع في كفاءة الاداء المترتبة على التزامه بإعادة الاموال المقترضة مع فوائدها مما سيترتب عليه تطورات ايجابية في أساليب الانتاج وتحسين كفاءته وعوائده.

ثانيا - دعم العائـــــد

وهو الدعم النقدي المباشر للانتاج والذي سبق عرض أسسه سابقا (الفقرة ٦ من الفصل الأول).

نورد فيما يلي عددا من الملاحظات حول اسلوب هذا الدعم:

١- إن الدعم بشكله الحالي يستند على حد أعلى لغلة الدونم من كل محصول لا يستحق المزارع دعما لما يتجاوزه وهو، كما تشير اليه جداول الدعم، متوسط الانتاجية. ومن الواضح ان هذا الاسلوب يعاقب المزارع الذي يحقق انتاجية أعلى نتيجة لكفاءته او لتوافر عوامل انتاج أفضل (تربة وماء). كما يبدو ان متوسطات الانتاجية المقررة لأغراض الدعم غير مستندة على دراسات تقنية او احصاءات ميدانية كافية سواء للزراعة الحقلية او المكشوفة.

٢- إن مقدار الدعم، والذي يتراوح بين ٤٠-٧٥ فلس للكيلوغرام للخضروات الثمرية والقرعية والدرنية والجذرية، وبين ١٠-٤٠ فلس للكليوغرام للخضروات الورقية غير مرتبط، كما يبدو، ارتباطا واضحا بالانتاجية او تكلفة الانتاج او بكليهما، وذلك عدا من وجود درجة من الارتباط العكسي بين الانتاجية ومقدار الدعم. وهذا الارتباط العكسي مفيد في تحقيق التوازن بين عوائد الدعم للمحاصيل المختلفة وبالتالي في تنويع الانتاج. الا انه يجب ان لا يكون المرتكز الوحيد لإقرار مقدار الدعم اذ يلزم ان تؤخذ كلفة الانتاج بنظر الاعتبار ومن أهم العوامل المؤثرة على هذه الكلفة مدة نضج المحصول. وتتضح أهمية ذلك من مقارنة محصولي الثوم والبصل، فبينما تمنح جداول الدعم نفس المبلغ للكيلوغرام من المحصولين (٦٠ فلس) ونفس الحد (تقريبا) للانتاجية (١ر٤ و١ر٢ كلغم للمتر المربع من الثوم والبصل على التوالي) نجد من الناحية الثانية ان محصول الثوم يبقى في الارض فترة أطول بكثير من البصل مما يترتب عليه زيادة متناسبة في الكلفة.

٣- كما لا يميز نظام دعم العائد الحالي بين مواسم ولا بين نوعيات الانتاج. اذ ان التمييز في الدعم حسب المواسم يشجع على اطالة مرحلة النضج والقطاف وإحداث توازن أفضل بين العرض والطلب. كما أن من شأن الدعم الذي يميز بين النوعيات مكافأة المزارع على مجهوداته في تحسين الانتاج والإقلال من الفاقد والنوعيات الرديئة.

٤- وفوق ذلك كله يبدو ان إقرار دعم العائد كمبدأ لم يستند كما يجب على دراسات كافية لكلف وعوائد الانتاج للمحاصيل المختلفة في الأنماط والتراكيب المحصولية المختلفة. إذ أن من المنطقي الافتراض ان هذا الدعم قد أُقر عندما اتضح ان دعم الكلفة لم يكن كافيا لتحفيز المزارعين واطمئنانهم الى تحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم. لذلك فإن السؤال الهام الذي يطرح نفسه هو هل ان دعم الكلفة كما هي، او ببعض التكييف في النظام نفسه وفي الترتيبات المؤسسية المساندة والملازمة (كالتسويق مثلا)، كافٍ لتحقيق الاهداف المقررة مما يترتب عليه بالضرورة تخفيض او تقييد او إلغاء دعم العائد.

وتتطلب الاجابة على هذا التساؤل تحليلات مفصّلة للتكاليف والعوائد وصافي الربح للتراكيب المحصولية في الانماط الانتاجية المختلفة وتحليل آثار كل من العوامل الرئيسية المسؤولة عن التباين فيها. ويتوافر جانب من هذه المعلومات في عدد من الدراسات الحديثة عن زراعة الخضروات بالكويت (٦ر٧)، كما حاولت هذه الدراسة استكمال الجوانب الأخرى لهذا التساؤل من خلال عدد من المقابلات مع المزارعين والمسؤولين في «الهيئة». ونتيجة لهذه التحليلات يمكن الاستنتاج بأن زراعة الخضروات في الكويت تحقق في اطار نظام دعم الكلفة الحالي (وبدون دعم العائد) عائدا ماليا مجزيا على العموم لمعظم التراكيب المحصولية والانماط الانتاجية حسب اسعار السوق السائدة (لعام ١٩٨٤/١٩٨٥) ومتوسط الانتاجية المتحققة فعلا. وفيما يلي بعض الارقام الدالة على ذلك:

١- إن صافي عائد الدونم من الزراعة التقليدية للخضروات يتوقف لدرجة كبيرة جدا على التركيب المحصولي السنوي حيث ان هذا العائد:

- يبلغ أقصاه من زراعة المحاصيل الورقية اذ تراوح، في عدد من التراكيب المحصولية الشتوية والصيفية، بين ٧٥٠-٩٥٠ دينار للدونم وهو يمثل عائدا لرأس المال المستثمر يتجاوز الـ ١٠٠ بالمائة (الجدول ٢)؛

- وينخفض الى مستوى متوسط يتراوح بحدود الـ ٢٠٠ دينار لعدد من التراكيب المحصولية التي تسود فيها زراعة المحاصيل الدرنية وبعض الثمريات، ويمثل عائدا لرأس المال بحدود ٤٠ بالمائة؛

- ثم يتدنى الى مستوى منخفض يتراوح بين ٣٥-٨٥ دينار للدونم في التراكيب المحصولية التي تسود فيها زراعة الطماطم وثم الباذنجان. ويمثل هذا الربح عائدا ضئيلا نسبيا لرأس المال يتراوح بين ٥-١٥ بالمائة.

٢- إن صافي عائد الدونم في الزراعة المحمية غير المكيفة يتراوح بين ١٥٠ دينار كحد أدنى (الطماطم والباذنجان) ويرتفع تدريجيا حتى يبلغ أقصاه بحدود ١٠٠٠ دينار للدونم في التراكيب المحصولية المشتملة على الخيار وبعض المحاصيل الورقية. وتعتبر هذه العوائد مجزية للغاية خاصة بمستوياتها العليا بسبب دعم الكلفة السخي (المنح) الذي كانت تقدمه الدولة لهذا النمط الانتاجي والذي يغطي (ويتجاوز) الكلفة الكلية للاستثمار. وحتى في غياب المنح فإن متوسط العائد السنوي لهذا النمط (٥٧٥ دينار) يمثل ٣٤ بالمائة من الكلفة الكلية للاستثمار (جدول ٣).

٣- أما في الزراعة المحمية المكيفة فإن صافي العائد يتراوح بين حد أعلى يصل الى ٤ ٥٠٠ دينار للدونم في الزراعة بدون تربة، ينخفض الى ٣ ٠٠٠ دينار للزراعة في بيوت الفايبر كلاص والى ١٥٠٠-٢٠٠٠ دينار في البيوت البلاستيكية المكيفة (الارقام تشير الى صافي العائد من زراعة الخيار في ثلاث عروات في السنة). وهي عوائد مجزية للغاية، تمثل في اطار برنامج دعم الكلفة عن طريق المنح ٤٠ بالمائة، و٦٦ بالمائة واكثر من ١٠٠ بالمائة على التوالي من الاستثمارات الرأسمالية التي يتحملها المزارع. وحتى في غياب دعم الكلفة عن طريق المنح فإن صافي العائد السنوي يمثل ٣١ بالمائة في المتوسط من اجمالي الاستثمارات الرأسمالية (جدول ٣).

٤- وهنا تجدر الملاحظة بأن التطور الاخير المتمثل بالغاء المنح وإحلال القروض الميسرة بدلا منها لن يخل بدرجة مؤثرة بأربحية انتاج الخضروات، أي تبقى زراعة الخضروات، عدا استثناءات محدودة لبعض التراكيب المحصولية وفي بعض المواسم، ذات عائد مالي مجزٍ، او مجزٍ للغاية في اطار عناصر الكلفة والعائد المستخدمة في هذه الدراسة. خاصة وان القروض الميسرة التي حلت محل المنح في دعم الكلفة تتضمن عنصر منحة يتزايد كلما خفت شروط هذه القروض من ناحية نسبة الفائدة ومدة السماح وفترة السداد.

هذه المؤشرات لا تترك مجالا للشك في انه ليس هنالك مبرر لاستمرار سياسة دعم العائد. إذ أن المشكلة الرئيسية التي تسبب انخفاض صافي العائد تكاد تقتصر على انتاج محصول الطماطم في الزراعة التقليدية حيث تتدنى أسعار هذا المحصول بشكل حاد في موسم وفرة الانتاج، في شهري نيسان/ابريل وايار/مايو على وجه التحديد. اذ تشير الاحصاءات الرسمية الى ان المباع من هذا المحصول في الاسواق المحلية خلال هذين الشهرين من عام ١٩٨٥ (٥٠٠ ٤ طن) مثلت ٥٠ بالمائة من اجمالي مبيعات الجملة السنوية (٢٠٠ ٩ طن) وكان متوسط سعر البيع ٤٥ فلسا للكيلوغرام. بينما تشير تحليلات الكلفة (انظر الجدول ٣) الى ان المتوسط العام لكلفة انتاج الكيلوغرام الواحد من الخضروات في الزراعة المكشوفة هي بحدود ١٠٠ فلس. ومن الواضح ان المعالجة المجدية لهذه المسألة تكمن في تنظيم عملية التسويق من جوانبها المتعددة بما في ذلك توفير حماية مشروعة للانتاج المحلي في مثل هذا الموسم من الواردات غير المقيدة، وغيرها من الاجراءات الفنية والتنظيمية.

الفصل الثالث

الاستنتاجات والتوصيات

أولا - الاستنتاجات

يقود العرض والتحليل السابق الى عدد من الاستنتاجات أهمها:

١- أن التطور الاخير في تحويل نظام دعم الكلفة من المنح الى القروض الميسرة يمكن ان يوفر لوحده، أي في غياب دعم العائد المباشر، حافزا كافيا واسنادا مناسبا لتطور انتاج الخضروات في الكويت. وسيترتب على هذا التوجه تكيّف في الأنماط الانتاجية والتراكيب المحصولية في صالح الأنماط والتراكيب ذات العائد الاقتصادي الأعلى، خاصة وان القروض الميسرة أدوات مرنة تتيح للدولة زيادة او تخفيض عنصر المنحة فيها بما يتلاءم والأوضاع الزراعية والاقتصادية في البلاد.

٢- إن اسلوب دعم الكلفة يجب ان لا يقتصر على الدعم المالي المباشر وإنما يلزم تكريس وتطوير جوانب هذا الدعم غير المباشرة وبخاصة في مجالات البحوث والارشاد والتدريب وتوفير خدمات ومدخلات الانتاج، وأخيرا وليس آخرا، تنظيم التسويق. ويتطلب ذلك تطويرا أساسيا في الترتيبات المؤسسية الحالية وتوفير الامكانات اللازمة لها لاداء مهامها (سترد لاحقا مقترحات محددة بهذا الشأن).

٣- إن نظام دعم العائد بشكله الحالي هو في الواقع اسلوب غير مباشر لحماية المنتج من نظام التسويق الحالي المفعم بالمظاهر السلبية. اذ ان من شأن معالجة نواحي القصور في هذا النظام تحسين عوائد الانتاج مما سيعوض او يفوق دعم العائد الذي تتحمل الدولة أعباءه في الوقت الحاضر وبصورة مستمرة سنة بعد أخرى. يستند هذا الاستنتاج على عدد من الأسباب أهمها:

(أ) ان الاسلوب المتبع في هذا الدعم يؤدي بصورة غيرة مباشرة الى تسرّب نسبة غير قليلة منه الى الوسطاء الذين يعرضون للمنتج أسعار أقل بسبب وجود هذا الدعم على وجه التحديد؛

(ب) ان الاوضاع غير المنضبطة في سوق الخضروات تؤدي في الغالب الى فقدان التوازن بين العرض والطلب، في صالح زيادة العرض (أساسا بسبب الواردات) وبالتالي انخفاض الاسعار الى مستويات غير عادلة بالنسبة الى المنتج المحلي؛

(ج) كما أن نظام دعم العائد الحالي مشوب بالكثير من أوجه النقص وضعف التحكم لصعوبة السيطرة على متطلبات تنفيذه بسبب تعدد الأطراف ذات العلاقة، وبعضها أطراف غير رسمية لا يمكن التحكم بتصرفاتها. كما أنه لا يميز بين النوعيات ولا المواسم او كلفة الانتاج الحقيقية للمحاصيل المختلفة. وهو يشجع بشكله الحالي على زراعة محاصيل غير اقتصادية وعدم الاهتمام بالكفاءة الانتاجية. ومن الواضح ان ترشيد هذا النظام بما يؤدي الى تجنب كافة سلبياته أمر من الصعوبة بمكان كبير.

ثانيا - التوصيات

استنادا الى التحليلات والاستنتاجات التي وصلت اليها هذه الدراسة تطرح هذه الدراسة مجموعتين من التوصيات: الأولى تتعلق بسياسات الدعم والثانية بالاجراءات التنظيمية المرافقة لها.

١- سياسات الدعم

(أ) الغاء دعم العائد المتمثل بالدعم النقدي على الانتاج على مراحل متدرجة حتى يصار الى الغائه كليا (خلال فترة ثلاث سنوات مثلا) ربما مع استثناءات قليلة محددة لبعض المحاصيل او بعض المواسم او كليهما (كمحصول الطماطم في موسم الربيع)، على ان يتقرر ذلك بموجب دراسات معمقة تبرر ذلك. ويلزم ان يرافق هذه الاجراءات اجراءات موازية لتطوير التنظيمات المؤسسية ذات العلاقة، خاصة نظام التسويق.

(ب) تقر هذه الدراسة التطور الاخير في تحويل نظام دعم الكلفة من المنح التي لا تسترد الى قروض ميسرة. ومن المقترح ان تؤدي شروط هذه القروض (من حيث نسبة الفائدة ومدة السماح وفترة السداد) الى ان يكون عنصر المنحة فيها بين ٢٥ الى ٥٠ بالمائة. الا ان هذه النسبة يمكن التحكم فيها حسب تطور عناصر كلفة الانتاج وعوائده وبموجب السياسات الزراعية والأوضاع الاقتصادية العامة في البلاد.

(ج) منْح القروض الزراعية الاخرى (التي يمنحها في الوقت الحاضر بنك التسليف والادخار - (الفقرة (٣) من الفصل الأول) بدون فائدة (عدا كلفة ادارة القرض) بغض النظر عن حجم القرض، وان تكون فترة السماح خمس سنوات في كل الحالات إلا اذا رغب المزارع بفترة أقل. اذ من الصعب ايجاد التبرير الموضوعي لفرض فائدة وزيادة نسبتها بزيادة حجم القرض.

(د) يوصى بأن لا ترتبط شروط القروض الميسرة التي توفرها الدولة للمزارعين بمحصول او تركيبة محصولية محددة، وإنما بالحد الأدنى من المساحة المنزرعة سنويا ولحد أدنى من السنوات. وتهدف هذه التوصية الى تشجيع التراكيب المحصولية ذات العائد الاقتصادي الأفضل، وتوفير المرونة لدى المزارع للبحث عن هذه التراكيب المحصولية وتعديلها حسب تطور عوائدها، وكذلك بما يتلاءم مع أوضاعه الخاصة كالخبرة والتفرغ والعمالة، وظروف مزرعته (من حيث نوعيات المياه والتربة والموقع)، وأوضاع السوق من حيث العرض والطلب والاسعار. اذ ستؤدي مثل هذه المرونة ليس فقط الى اختيار محاصيل الخضروات الاكثر ملاءمة لظروف الانتاج والتسويق السائدة، وإنما كذلك الى التحول عند الاقتضاء الى محاصيل أخرى كمحاصيل العلف الاخضر والانتاج الحيواني وزراعة النخيل. ومن شأن هذا الاسلوب المقترح التخلص من أنماط الاستغلال الزراعي المصطنعة والتي لا تقوم على قاعدة اقتصادية وطبيعية صلبة، وباتجاه الانماط الاكثر كفاءة وملائمة لظروف الكويت.

٢- الاجراءات التنظيمية

تلزم الاشارة الى ان دعم الدولة للقطاع الزراعي لا يقتصر على الدعم المالي المباشر (سواء دعم الكلفة او دعم العائد) بل يتعداه، سواء في الكويت او غيرها، الى نواحي الدعم الاخرى والتي عادة ما تكون في الاقطار الاخرى المحور الأساسي لمساهمة الدولة في تطوير القطاع الزراعي، وتتساوى او قد تتجاوز في أهميتها الدعم المالي المباشر. وتتضمن مجالات مختلفة أهمها وضع السياسات وخطط وبرامج التنمية، والبحوث والتطوير التكنولوجي، وتوفير خدمات ومدخلات الانتاج، وأخيرا، وليس آخرا، تنظيم التسويق. وهي مهام عديدة تتطلب ترتيبات مؤسسية مؤهلة، يقوم كل منها على قاعدة قانونية/تنظيمية مناسبة وتتوافر لها الامكانات اللازمة لأداء مهامها على الوجه الأكمل.

وبصورة أكثر تفصيلا يمكن تحديد هذه المهام في ثلاث مجموعات:

الأولى: وهي المهام ذات الطبيعة التقنية/الاقتصادية وتقع في اطار مسؤولية الدولة المباشرة وتتضمن:

(أ) وضع السياسات والتشريعات وإعداد خطط وبرامج العمل المعبرة عنها وتنفيذها، او الاشراف على تنفيذها ومتابعتها وتقييمها، ومن هذه المهام سياسات الدعم المالي؛

(ب) مهام زراعية فنية كالبحوث والارشاد والتدريب ... الخ؛

(ج) مهام اقتصادية/احصائية لمراقبة الانتاج والتسويق والدراسات الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الزراعي.

وبقدر تعلق الأمر بمحاصيل الخضروات، فإن من المقترح ان تتفرغ الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، لهذه المهام دون غيرها (انظر مجموعة المهام الثانية أدناه)، وتطوير كوادرها الفنية والادارية اللازمة لادائها. وتجدر الاشارة الى انه قد اتضح من خلال هذه الدراسة ان (الهيئة) بحاجة ملحوظة لتطوير هذه الكوادر وبرامج عملها بالشكل الذي يفي بصورة أفضل بأغراض الهيئة المشار اليها أعلاه. اذ اتضح خلال عملية جمع المعلومات لهذه الدراسة والمداولات المتعددة مع مسؤولي الهيئة وجود مجالات عدة من أعمال ومسؤوليات الهيئة تتطلب المزيد من الاسناد والتطوير، أهمها:

(أ) إسناد جهاز البحوث الزراعية الفنية وإعادة النظر ببرنامج البحوث لكي يشمل التوسع في اختبار الاصناف للزراعتين المحمية والحقلية، ودراسات أساليب الانتاج المختلفة والعوامل المؤثرة عليها.

(ب) تطوير مركزيّ الاختبارات في كل من الوفرة والعبدلي لكي يصبح كل منهما مؤهلا لاجراء الجوانب المختلفة من البحوث.

(ج) تطوير جهاز الارشاد وربط موظفيه بأعمال البحوث بما يكفل توجيه هذه البحوث باتجاه المشاكل العملية التي تواجه المزارعين ونقل نتائجها اليهم.

(د) استخدام مركزيّ البحوث المقترحة في الوفرة والعبدلي لتدريب الزراعيين الفنيين العاملين في مزارع القطاع الخاص.

(هـ) الاتفاق مع عدد من المزارعين المتنورين لاجراء الاختبارات التطبيقية وجمع المعلومات الفنية والاقتصادية/المالية في مزارعهم. إذ ان من شأن مثل هذه الترتيبات ان توفر على الدولة انشاء مزارع عل نطاق تجاري (خاصة للزراعة المحمية) كما تجنبها مشاكل ادارة مثل هذه المزارع والناجمة عن ضرورة تطبيق التعليمات واللوائح الحكومية خاصة ما يتعلق منها بالعمالة.

(و) إسناد مراقبة الاقتصاد والاحصاء الزراعي وتطوير جهازها الفني، وإعداد برنامج عمل واضح للدراسات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط الزراعي بما في ذلك تطوير أنظمة جمع الاحصاءات عن الأنشطة الزراعية وتسويق المنتجات. ويتطلب ذلك تنسيقا اكثر فاعلية مع الاطراف الرسمية الأخرى ذات العلاقة خاصة وزارة التخطيط وادارة البلدية.

(ز) القيام بدراسة منظورية Perspective study للتنمية الزراعية في الكويت في المدى البعيد تتضح منها صورة العرض والطلب للمنتجات الزراعية وتتحدد بموجبها الاستراتيجيات الرئيسية ويستند عليها إعداد خطط التنمية الزراعية ذات المدى المتوسط (الخمسية).

الثانية: وهي مجموعة المهام ذات الطبيعة الاجرائية التنفيذية المباشرة اللازمة لخدمة وتسيير النشاط الزراعي الذي يضطلع به القطاع الخاص. وتتضمن المهام التالية:

(f) القيام بدراسات الجدوى وإعداد مشاريع الاستثمار في القطاع الزراعي.
(ب) توفير الخدمات المتعلقة بانشاء المشروع الزراعي كاختيار المقاولين والمجهزين.
(ج) تسهيل الحصول على مدخلات الانتاج (كالبذور والاسمدة ومواد المكافحة) بأفضل المواصفات والأسعار.
(د) توفير خدمات الصيانة للمنشآت الزراعية، والخدمات الآلية (الحراثة وغيرها).
(هـ) مكافحة الآفات والأوبئة النباتية.

وبسبب طبيعتها فإن من المقترح ان تتخلى الدولة (الهيئة) عن أداء مثل هذه المهام (وهي تقوم في الوقت الحاضر بالبعض منها فقط على أية حال) على ان تعهد الى تنظيم مناسب يفضل ان يكون على شكل شركة تساهم بها الدولة والمزارعون. حيث تتوفر بذلك الادارة المناسبة للتنفيذ الكفؤ مع إبقاء إشراف الدولة العام عليها. كما يمكن للدولة من خلال هذا التنظيم استمرار دعم هذه الخدمات او البعض منها عن طريق تحمّل جزء من تكاليفها. إذ تفوق الحاجة الى مثل هذا التنظيم في الكويت العديد من الاقطار الاخرى بسبب ان المزارع الكويتي هو مستثمر غير متفرغ وغير مطّلع على التفاصيل الكثيرة اللازمة لتوفير مثل هذه الخدمات.

الثالثة: وهي مهام تتعلق بتنظيم عملية تسويق المنتجات بالصورة التي تضمن حصول المزارع على أفضل عائد ممكن. إذ من الواضح ان التسويق يمثل الحلقة الأخيرة والفاصلة في سلسلة النشاط الزراعي، وهو بشكله الحالي في مقدمة مشاكل انتاج الخضروات في الكويت.

إذ على الرغم من محاولات سابقة من خلال بعض التنظيمات التعاونية، فإن تنظيم تسويق هذه المنتجات مازال في مراحله الاولى وبانتظار حلول جذرية. ومما يزيد من حدة هذه المشكلة هو سوق الكويت المفتوح لواردات هذه السلع من الخارج بدون ضوابط (كتحديد المقادير المستوردة من السلع المختلفة في المواسم المختلفة بما يتلاءم مع حجم الطلب الحقيقي ويؤدي الى تصريف المنتجات المحلية بأسعار مجزية) مما يعرّض المنتج المحلي الى منافسة شبه مستمرة لا قبل له بها في اطار نظام التسويق الفردي الحالي. هذا كما ان نظام التسويق الفردي يعرّض المنتج الى تحكم الدلالين والوسطاء الآخرين ويفقده القدرة على التحكم في النوعية او في مواعيد العرض او في الاسعار، لذلك فإن مستلزمات التسويق الذي يخدم مصلحة المنتج، دون الإخلال كذلك بمصلحة المستهلك المشروعة، لا بد وان يقوم على عمل جماعي يتم من خلاله تحديد النوعيات وتوفير التسهيلات اللازمة للتدريج والتصنيف والتنظيف والتعبئة السليمة والخزن (العادي والمبرد) والنقل والتوزيع (وحتى التصنيع ان لزم الأمر). وهي سلسلة مترابطة من الخدمات تخرج عن امكانات المزارعين الأفراد.

وتجدر الاشارة الى ان العمل الجماعي في تسويق الخضروات بسبب الطبيعة الخاصة لهذه المحاصيل وهي سرعة التلف، لا تقل أهمية عن مثل هذا العمل في تسويق منتجات زراعية أخرى ذات طبيعة مشابهة و/أو تتطلب إعدادا خاصا (بما فيه التصنيع) كالدواجن والحليب ومحاصيل السكر والشاي والتبغ... الخ. إذ، كما هو معروف اختفت، أو كادت طريقة التسويق الفردي لهذه المنتجات في كافة أنحاء العالم المتطور.

واستنادا الى ذلك فإن من المقترح انشاء شركة يمتلك المزارعون كل او غالبية أسهمها تقوم بتسويق منتجاتهم من محاصيل الخضروات (أو أية محاصيل أخرى)، كما يمكن ان يتم ذلك من خلال فرع متخصص في الشركة المقترحة في الفقرة السابقة. تقوم الشركة تحديدا بالمهام التالية:

(أ) انشاء مراكز (واحد في كل من الوفرة والعبدلي) لاستلام وتصنيف وتدريج وتنظيف وتعبئة الناتج، وانشاء مخازن للتبريد ومعامل للتصنيع عند اقتضاء الحاجة.

(ب) نقل المنتجات وتصريفها في أسواق البيع بالجملة والمفرّق، بما في ذلك التعاقد مع الجمعيات التعاونية والمؤسسات الحكومية وغيرها من منافذ التصريف.

(ج) انشاء محلات للبيع بالجملة مباشرة في أسواق الجملة للتخلص من الوسطاء والدلالين.

(د) جمع الاحصاءات اللازمة لتقدير الحاصل من المنتجات المختلفة في المواسم المختلفة.

(هـ) التفاوض مع السلطات الحكومية لتنظيم الواردات بما يكفل حماية المنتج الكويتي دون الإخلال بمصلحة المستهلك.

(و) دراسة أسعار المنتجات المحلية وحركتها ومصادر ونوعيات وأسعار المنتجات المستوردة الشبيهه.

وهناك ثلاثة أساليب بديلة لتعامل الشركة مع المنتجين:

الأولى: أن تقوم بالبيع لحساب المزارع مقابل عمولة محددة او بعد تنزيل كلفة التسويق. ويمكن للشركة ان تستبقي هامشا للربح يجري توزيعه في نهاية العام على المساهمين بنسبة مساهمتهم في رأس المال.

الثانية: أن تقوم الشركة بالشراء المباشر من المزارع بموجب أسعار يومية (نهائية) معلنة تقررها أوضاع السوق. وفي هذه الحالة كذلك تستبقي الشركة هامشا مناسبا للربح يجري توزيعه على المساهمين.

الثالثة: أن تقوم بالشراء بأسعار الحد الأدنى، ثم تستكمل دفع استحقاق المزارعين حسب صافي العائد المتحقق فعلا. كما يمكنها في هذه الحالة كذلك استبقاء هامش ربح للتوزيع على المساهمين.

وفي كافة المجالات يطلق للمزارع حرية تسويق منتجاته من خلال هذه الشركة أو مباشرة من قبله او عن طريق وسطاء آخرين. إذ أن توافر هذا الخيار للمزارع ضروري للبحث عن أفضل الوسائل لتحقيق أكبر عائد ممكن وهو كذلك حافز هام للشركة لتنظيم أعمالها بالشكل الذي يضعها في مركز قوي مع الأطراف المنافسة الأخرى ويضمن تعامل المزارعين معها.

ويمكن للدولة ان تدعم هذا التنظيم الهام بإحدى او بكلا وسيلتين:

(أ) توفير القروض الميسرة أو المنح أو كليهما لتوفير رأس المال المناسب لاقامة منشآت الشركة ومتطلبات التشغيل.

(ب) وفي الحالات التي تتحقق على الشركة خسارة ناجمة عن سياسات او اجراءات اقتضتها المصلحة العامة، او بسبب أوضاع السوق الخارجة عن ارادة الشركة، يمكن للدولة أن تغطي كل او بعض هذه الخسارة. وهو أمر محتمل خاصة في المراحل الاولى من عمل الشركة حيث قد تضطر الى دفع أسعار عالية للمزارعين لتشجيع تعاملهم معها، الى ان يتم اتخاذ بعض الاجراءات من قبل الدولة للحد من التنافس غير المشروع للسلع المستوردة، والى ان تكتسب الشركة المهارات التسويقية الناتجة عن الخبرة العملية. إو بتعبير آخر فإن هذا الدعم يجب أن لا يغطي بأية حال انخفاض مستوى الأداء والكفاءة في أعمال الشركة.

المراجـــع

١- النشرات الدورية لقسم الاحصاء والاقتصاد الزراعي/الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الكويـــت.

٢- النشرة الشهرية لكميات وأسعار الجملة للخضروات المحلية والمستوردة، قسم الاحصاء والاقتصاد الزراعي/الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الكويت.

٣- نشرة الاحصاءات الزراعية، وزارة التخطيط، الكويت (أعداد مختلفة).

٤- بيانات فنية مختلفة (غير منشورة)، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الكويت.

٥- الخضروات المحمية في الكويت، دراسة فنية واقتصادية، وزارة الأشغال، الكويت ١٩٨٢.

٦- دراسة تحليلية للنمط المحصولي الأمثل لدولة الكويت، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم ١٩٨٥.

٧- دراسة اقتصاديات الزراعة المحمية لدولة الكويت، المنظمة العربية للتنمية الزراعيـــة، الخرطوم ١٩٨٥.

٨- الزراعة في دولة الكويت، الوضع الحالي والتصور المستقبلي، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الكويت ١٩٨٦.

٩- صبحي راشد العطار، دور الزراعة المحمية في الاستخدام الأمثل للموارد المائية في الكويت، الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، الكويت، تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧.

ملحق (١)

كشف بأصناف الخضروات المدعومة ومقدار الدعم للموسم الزراعي ١٩٨٤/١٩٨٥

المجموعة / النوع	متوسط الانتاجية - كغم/ م٢			مقدار الدعم للموسم ١٩٨٤/١٩٨٥ فلس/كغم
	بالزراعة الحقلية	بالزراعة المحمية		
		بالتهوية	بالتبريد والتدفئة	
الثمريات				
طماطم	٣ر٠	٧ر٠	٣٠	٥٠
باذنجان	٤ر٠	٨ر٠	١٤	٧٥
فلفل	٣ر٠	٤ر٠	٦	٧٥
فول	٣ر٠	-	-	٧٥
زهرة (قرنبيط)	٣ر٥	-	-	٤٠
القرعيات				
خيار	٣ر٠	٧ر٠	١٨	٦٠
كوسا	٣ر٥	٥ر٠	١٠	٦٠
قرع	٣ر٥	-	-	٧٥
شمام	٣ر٠	-	-	٥٠
طروح	٣ر٥	-	-	٥٠
الدرنيات والجذريات				
ثوم	١ر٥	-	-	٦٠
بصل جاف	٣ر٠	-	-	٦٠
بطاطا	٣ر٥	-	-	٦٠
جزر	٣ر٥	-	-	٤٠
فجل	٤ر٠	-	-	١٥
الورقيات				
ملوخية	٤ر٠	-	-	٤٠
ملفوف	٢ر٧	-	-	٤٠
خس	٣ر٥	-	-	٤٠
شبنت	٣ر٠	-	-	٣٥
سبانخ	٣ر٠	-	-	٣٥
كزبرة	٤ر٠	-	-	٣٥
جرجير	٤ر٠	-	-	١٥
بقدونس	٥ر٠	-	-	١٥
بربير	٤ر٠	-	-	١٠
بقل	٥ر٠	-	-	١٠